عبرة وذكرى

او

الدولة العثمانية
قبل الدستور وبعده

بقلم

سليمان البستاني

مطبعة الآداب

اكتوبر سنة ١٩٠٨

اهداء الكتاب

صدحت باشا

الى روحك الطاهرة يا رجل الحرية أُهدي هذه الصفحات .
وانك ولئن قضيت شهيداً في جهادك فحسبك انك افتديت بنفسك أمة تحلك محلاً اسمى من منزلة الشهداء . وهذه ذرّةٌ حقيرةٌ من مظاهر الولاء والاجلال

الى ابناء الوطن العثمانيين

تمهيد

لو تجلّى للناس نبيٌّ من الانبياء لايامٍ خلت وقال للعثمانيين بشراكم فلا يهل الهلال حتى تسطع في افق جوكم المدلهم اهلة الحرية والاخاء وتتفكك قيود الاستبداد فتُسحق وتذرى هباء منثوراً. وتتبدد غياهب الاحقاد والضغائن من بينكم حتى اذا بتم ليلتكم على غلة التباغض والتنابذ نهضتم وما شعرتم الا وقد انتزعها الله من افئدتكم المضطربة فهاجت صدوركم عواطف التضامن والحنان. وتنهزم من وجهكم جيوش الجواسيس الجرارة فتنفتح لكم ابواب بلادكم الفسيحة فتلجوا أي باب شئتم منها آمنين مطمئنين. وانتم حيث كنتم في مأمن من واشٍ مكّار وآمر غدّار. ثم قال لهم وتستثمرون الارض فينمو زرعكم ويسرح ضرعكم. وتترقى صناعتكم وتروج تجارتكم. تعلّمون وتتعلمون وتكتبون وتتغنّون بالشعر على أي وتر شئتم. وتمحى آثار الذلة والمسكنة فيرمقكم الاجنبي بعين الاعظام بعد ان كان يخالكم طعمة سهلة المساغ. إي نعم لو جاء العثمانيين نبي بمثل هذا النبإ العظيم لهزأوا به وقالوا انا ولئن كنت

صادقاً فلسنا لك بمؤمنين . لقد اكثرت علينا من نعم الله فهات بعض ما تمنّينا به وعهد الله اننا به راضون

ولا يظنّنّ القارئ اللبيب اننا نشير في ما تقدم الى ان الجزع بلغ من ابناء الوطن العثمانيين مبلغ اليأس فباتوا يخالون الرقيّ والاصلاح من المستحيلات . أو يحسبون ان للدول ادواراً وقد انقضى من بينهنّ دور دولتهم الباسلة . وكيف يُرمى أبناء الدولة العثمانية بمثل هذا الخمول وكل مراقب مطلع يعلم ان مبدأ هذه النهضة يرجع الى عهد السلطان سليم الثالث ذلك السلطان العظيم الذي لم يقدره التاريخ حق قدره . وان اربعين سنة خلون والاحرار البواسل يجودون بالمال والارواح

اذا مات منهم سيد قام سيد قؤول لما قال الكرام فعول

وما زالوا يناضلون ويكافحون ويتدبرون الامور بالعنف واللين حتى انتشر مذهبهم فوجد مستقراً فسيحاً في اعماق الصدور وأي صدر لا يتلقى بملء البشر مثل هذا الضيف الجليل

ولسنا بناشرين حقيقة مجهولة اذا قلنا انه لم يبق في البلاد العثمانية رجل واحد من أرباب العقول لا يرى وجوب تبدل الحال. ولكن اكثر الناس لا يعلمون ان معظم المرائين الذين كانوا ينادون بالاستبداد على رؤوس الاشهاد كانوا في حظيرة كتمانهم أشد الناس تذمراً من هذا المصير . فلما طفحت الكأس وعم البلاء

أصبح معظم أبناء البلاد على رأي واحد حتى اذا خلوت بوالٍ معتزّ بامارته، أو وزير متربع في دست وزارته، وأمن جانبك وكاشفك بما يكنه صدره رأيت انكما متفقان رأياً ووجداناً . وسترى في ثنايا السطور التالية شواهد وأدلة ساطعة تنبئك ان الامة العثمانية ونريد بها لفيف العثمانيين لم تشرف على الموت في زمن من الازمان . ولكنه لم يكن يهجس في صدر احد هاجس هذا الانقلاب السريع . فلقد فازت أمم من قبلنا بدستور كدستورنا ولكنه ليس في تاريخ واحدة منهن بلوغ هذه الامنية في منتهى أدوارها بمثل هذه السرعة ومثل هذه الحنكة وهذا التدبير بدون اراقة دم من الدماء الطاهرة والدنسة . ولا يعترض على هذا القول بما كان من أمر الدستور الياباني فليست هناك حقوق نهضت الامة تطالب بها وانما هو قبس حكمة وذكاء اتقد في رؤوس أولي الامر منها وهم أرقى علماً وعقلاً وأدباً من محكوميهم فجردوا أنفسهم بلامنازع من سلطتهم المطلقة وجادوا بها على أمتهم المتحدة العنصر فافلحوا . وهي الحادثة الوحيدة في بابها مما دوّنه التاريخ منذ قال أبو بكر الصديق والخليفة عمر على منبر الخطابة : « يا أيها الناس من رأى منكم فيّ اعوجاجاً فليقومه »

أما في الممالك العثمانية فليست الحالة على ما تقدم فان لدينا سلطتين متنازعتين وعناصر مختلفة وامماً متباعدة بقوة الاغراء حتى

لقد كنت تخال ان جميع العوامل داخل البلاد وخارجها متفقة على ملاشاة هذه الامة بل تلك الامم المتخاذلة . واذا رجعت الى تاريخ وضع النظام الدستوري في البلاد الاوروبية منذ قام كروميل في انكلترا الى أيام الثورة الفرنسوية الى يومنا هذا بدا لك ان سفن الاصلاح سارت على بحار الدماء حتى في البلاد التي لم يكن فيها من اسباب الشقاق والنفاق بعض ما ابتلانا الله به في الآونة الاخيرة . وهذه روسيا وايران لا تزال دماء زعماء الحرية فيها تتدفق سيلاً طامياً . فحيَّا الله نيازي وحيَّا الله انور وحيا الله الجيش العثماني وانصاره وحيَّا جمعية الاتحاد والترقي وحيا الله كل ذي سلطة أو نفوذ جرد نفسه منهما وأولاهما أمته . وهم وان دوّن التاريخ معجزتهم هذه اعجوبة القرن العشرين فسيثبت بدون ريب ان الامة على تمام الاهبة والاستعداد لتلقي هذا الانقلاب

وليس من غرضنا في هذه العجالة ان ندوّن تفصيلاً تاريخ هذه النهضة الاخيرة منذ اذكى شهيد الطائف[1] جذوة نارها، ونقر طريد مدللي[2] على أوتارها، وتولى نزيل باريس[3] حماية انصارها الى ان تفجر بركانها فدهش له العالمون بهمة بطلي مكدونية أنور ونيازي وانصارهما . فلم يحن للتاريخ ان يستتم اخبار هؤلاء

(١) مدحت باشا (٢) كمال بك (٣) مصطفى فاضل باشا

الاعلام ولا سيما ابناء هذا اليوم . فحسبنا ان نشير الى نبذ متقطعة من اخبارهم . وأوجب من ذلك الآن ان يشد كل منا ازرهم بما طالته يده من قول وعمل حسناً ومعنى ليتسنى لهم اتمام هذا البناء الشاهق . ومستقبل الزمن ضمين بتدوين اسمائهم واعمالهم بحروف من نور على صفحات الصدور

ولسوف يضم التاريخ اليهم عشرات بل مئات وألوفاً من ضحايا الحرية ومنكوبيها وسواء في ذلك من مات شهيداً طريداً كسعاوي قتيل الاستانة، وسليمان سجين بغداد، وغانم منفي باريس، والكواكبي شريد مصر . ومن لا يزال فيه رمق حياة يرجو العثمانيون ان يفسح الله في اجله ويعليه مناراً كفؤاد الشامي، وسعيد اليماني — نسبة الى منفاهما ورضا وصباح الدين الباريسيين نسبة الى دار اغترابهما

وانه ليسوءنا ان يكون بين ظهرانينا الى جانب هؤلاء فئة قليلة ممن تثقفوا على ايديهم فاشرأبت اليهم الاعناق ثم عبث الطمع بافئدتهم فخانوا رفاقهم وكانوا عليهم بلاءً ما كان اشده لو لم يضرب الله على ايديهم هذه الضربة القاضية . وحسبهم عقاباً ما يحيق بهم اليوم من الخيبة وضروب المهانة

فاذا جاز اليوم للمؤرخ ان يتأنى في تدوين الوقائع ريثما يستجمع مادته وتمر فترة تسكن في خلالها ثورات الفكرة

المضطربة فانه يجب على كل ذي بضاعة من العثمانيين ان يزجيها لديهم على عجل فانما الفلاح بالتعاون والتضامن . وخير البر عاجله

واننا وان لم نكن من ابناء السياسات فان علينا فرضاً يترتب قضاؤه وهـذه دلونا بين الدلاء . ولقد رأينا ان نجمع على هـذه الصفحات بعض ما وعته الذاكرة فيما مضى بالنظر الى الدستور العثماني وما يتراءى لنا من نتائجه المقبلة وما ينال العثمانيين من رغد العيش بخفوق اعلام الحرية فوق رؤوسهم، وفك عقال العقل والفكر واللسان ، واطلاق عنان التجارة والصناعة ، وتمهيد سبل الزراعة واستخراج ثروة البلاد الدفينة تحت التراب والمنبوذة على رؤوس الجبال ، وما ينجم عنه من اصلاح جباية الاموال ومالية البلاد

هذا ما توخينا بسطه الآن لاخواننا العثمانيين ولسوف يرى العالم بعون الله انهم اذا صانوا دستورهم ولا نخالهم الا صائنيه سيكون لدولتهم شأن تنقلب بوجهه سياسة العالم

الدستور القديم

توفي السلطان سليمان الثاني القانوني سنة ١٥٦٦ عن ملك ضخم لم يكد يجتمع لاحد من قبله ولا من بعده وغادر الدولة العثمانية في ابان مجدها واوج عظمتها فلم يحسن خلفاؤه تعقب خطواته وتألبت عليها القوى الخارجية وتناوبت فيها الفتن الداخلية فأصابها مايصيب كل دولة بلغت هذا الشأو العظيم . فتناثر ما تناثر من لآلئ ذلك العقد النظيم . وتولى السلطان سليم الثالث سنة ١٧٨٩ والبلاد في اختلال والاحكام في تراخٍ والانكشارية مستبدون بالسلاطين يولّون ويخلعون ويقتلون والبلاد في فوضى كادت تمزق شملها . فهاجه حب الاصلاح وصرّح بميله الى ترتيب الجند على النمط الحديث فبطشوا به فمات والاصلاح في مهده

على ان تلك الفكرة لم تمت فتلقاها السلطان محمود وعمد الى الاصلاح من وجهتيه الملكية والعسكرية فبدد جند الانكشارية واحل محلهم جيشاً منظماً واخذ يبعث بمنشورات الاصلاح الى الولاة والحكام ولكنه توفى ولم يستتم من فروع الاصلاح الا تنظيم الجند تنظيماً غير تام

وكانت روح الاصلاح قد انتشرت بين فئة من رجال الدولة

فاقاموا يبثونها على عهد خلفيه السلطان عبد المجيد والسلطان عبد العزيز واعظمهم شأناً وأطولهم يداً رشيد وعالي وفؤاد

وما كاد يجلس السلطان عبد المجيد على سرير السلطنة حتى اذاع خط الكلخانة المشهور سنة ١٨٣٩ — في ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ هـ فكانت له ضجة اهتزت لها اوربا

وأخذ رجال الدولة من ذلك الحين ينظّمون القوانين الخاصة لكل فرع من فروع الادارة والقضاء

وكان أعظم تلك الاعمال شأناً مجلة الاحكام العدلية لانه غير خاف ان جميع الاحكام كانت تجري على مقتضى القواعد الشرعية. واذ كانت كتب الفقه تعد بالالوف وبين الائمة خلاف في بعض الاحوال كان لا بدّ من توحيد تفسير النصوص ووضع مأخذ سهل يستند اليه في الاحكام . فعهد أولاً بالنظر في ذلك الى رهط من صفوة العلماء ثم أُلّفت لجنة كان منها جودت باشا ناظر ديوان الاحكام العدلية وبعض أعضاء ذلك الديوان وأعضاء شورى الدولة والاوقاف وغيرهم من العلماء كعلاء الدين ابن عابدين فنظّموا ذلك الكتاب الجليل وأصدر السلطان عبد العزيز الارادة السنية بشأنه سنة ١٢٨٩ هـ

ولكنهم كانوا أثناء ذلك العمل وقبله وبعده يعهدون الى لجان أخرى بتنظيم القوانين الخاصة فنشر قانون الاراضي سنة ١٢٧٤

وقانون الطابو سنة ١٢٧٥ وقانون الجزا سنة ١٢٧٤ وقانون التجارة سنة ١٢٨٨ وكانوا في كل ذلك ينقلون عن القوانين الاوربية وخصوصاً الفرنسوية ناظرين الى عدم مخالفة النصوص الشرعية

ونظروا في سائر ما يقتضيه سير الحضارة والى ماجرت دول اوروبا فيه على قوانين خاصة فوضعوا قانون التابعية العثمانية. وقانون ترتيب المحاكم الشرعية والمحاكم النظامية والمحاكم التجارية ونظامات الادارة الملكية ونظام ادارة الولايات ونظام شورى الدولة ووضعوا نظاماً للمعارف ونظاماً للمطبوعات ونظامات أخرى للمطابع والطبع وحقوق التأليف والترجمة. ونظاماً للرسومات وآخر للمعادن وآخر للطرق والمعابر. والحاصل انهم لم يكادوا يغادروا شيئاً من لوازم ادارة الملك حتى دونوا له قانوناً

فمجموع هذه القوانين والنظامات هو الذي كان معروفاً في بلاد الدولة العثمانية باسم الدستور (Code)

ولكن الحكم كان لا يزال مطلقاً وارادة السلطان فيه فوق كل ارادة ينقض ويثبت ما شاء من الاحكام وليس ثمة قيد

في المدة الوجيزة التي لبث فيها السلطان مراد على سرير الملك كان مدحت وانصاره قد انتهوا من اعداد القانون الاساسي وترتيب نظام مجلس المبعوثان فما تولى جلالة السلطان عبد الحميد حتى كانت قوانين الدولة محكمة الوضع والترتيب تضارع بحسن

تنسيقها واحكام موادها قوانين أرقى الدول الاوربية لا حاجة باقية بها الا الى انفاذ ذلك القانون فبادر جلالته الى التصديق عليه فتم للدولة دستور لا يفوقه دستور واستبشر الناس بالاصلاح والفلاح

على انه لم يكد ينتظم مجلس المبعوثان وينظر في شؤون الدولة حتى صدرت الارادة السنية بفضه فتقوضت كل اركان ذلك البناء وابتليت الامة بطور استبداد جديد لم تعهد نظيره حتى في عصور الظلمات

الدستور والاستبداد

قد كان الدستور كما تقدم عبارة عن مجموع القوانين والاحكام التي تعاقب على وضعها رجال الدولة حتى استجمعت الكلي والجزئي من حقوق الحاكم والمحكوم ورتبت أصول المحاكمات وفصلت قواعد القضاء وعينت جميع ما يضمن اجراء العدل وحفظ الامن وبسط الحرية واستخراج موارد الثروة ثم كان من جملة اجزائه القانون الاساسي الذي ظلّ دعاة الاصلاح يطالبون بانفاذه ثلاثين عاماً وتزيد

وان هذا الدستور على حسن وضعه وتنسيقه لو عمل به لما كان بنا الآن حاجة الى هذا الانقلاب العظيم بل جل ما كنا نرجوه ان تعدل بعض مواده وتزاد وتنقص حيناً بعد حين على ما يقتضيه الزمن وحالة الترقي العام

اما الدستور الذي نحن في صدده وقد ارتج العالم لاعلانه فهو الحكم النيابي على الطرز الحديث حيث تحكم الامة نفسها بنفسها مع حفظ حقوق الخليفة الاعظم وتتضافر على انفاذ مضمون الدستور النظامي حرفاً حرفاً

فدستورنا الجديد ليس اذاً الا نفس دستورنا القديم ولا فرق

بينهما الا ان الاستبداد حال دون انفاذه فيما مضى واما الآن فهو نافذ بقوة الامة

وليس الحكم الدستوري بالبدعة الحديثة في تاريخ الامم فقد كانت له شؤون متقطعة في احكام كثير من دول العصور القديمة كاليونان والرومان ودولة الخلفاء الراشدين ولكنه لم يكن في الغالب على نظام ثابت ولم تعمل به في زمن واحد اكثر من دولة أو دولتين وكان في معظم الاوقات يمنح صاحب السيادة العليا نوعاً من السلطة المطلقة على الافراد وان قيده في بعض الشؤون العامة ولهذا لا نظننا مخطئين اذا قلنا ان الحكم الدستوري لم يستتب امره على هذا الشكل ويعم دول الحضارة الا على اثر الثورة الفرنسوية وان كانت الثورة الانكليزية قبل زهاء قرن من أعظم مهيئاته

اما الحكم الاستبدادي فاذا أريد به الحكم المطلق حيث يقبض رجل واحد على أزمة الامور فهو الحكم الذي الفه العالم منذ نشأته . وله بلا ريب مزايا باهرة مع جهل الرعية وذكاء الراعي وعدله . وكم لنا في العهد القديم من مثل برجل واحد نهض بامة كانت قبله خاملة . ولكن كم لنا من جهة أخرى من مثل برجل واحد اضمحلت على يده أمم شتى وأمته منها

أما الآن وقد انتشر لواء العرفان وتعددت أمم الحضارة وعرف كل حقه فلم يبق للحكم المطلق من داع . بل لم يبق للملوك من

فائدة بتحمل التبعات المتعاقبة عليهم والامة ناظرة اليهم بل أصبحوا وقد انقلبت حالة العالم أفرغ بالاً اذا ألقوا ذلك العبء العظيم على كواهل نواب شعوبهم وتيسر لهم التفرغ لكل شاغل مفيد لهم ولمن انضم تحت لوائهم . وهؤلاء الملوك المقيدون بالدستور في هذا الزمن ليسوا بأقل شأناً ممن تقدمهم من ذوي السلطة المستبدة

وليس بخاف أيضاً ان الدولة العثمانية منيت كسائر الدول العظمى بدور انحطاط كاد يودي بها لو لم يقم من رجالها وسلاطينها آونة بعد أخرى فحول سياسة ودهاء يرتقون ويدعمون . ولو لم يكن الاس مكيناً والقوة راسخة وعروق الحياة لاتزال نابضة لعقب ذلك الانحطاط الانحلال الطبيعي الذي لاحياة بعده ولكن لكل مصدر من مصادر الحياة والقوة حداً يقف عنده وقد يكون الداء العضال اشد فتكاً بالجسم الصحيح منه بالجسم العليل ولقد قوي جسم هذه الدولة على تحمل جميع الادواء التي انتابته من حروب وثورات وعبث حكام واختلال احكام وتضافر اعداء وتراخي اصدقاء فصدق فيها قول فؤاد باشا لنابليون الثالث يوم كان سفيراً في باريس : « ان دولتنا اقوى دول الارض اذ تعاقب عليها قرنان ودول أوروبا تهدم من بنائها الشاهق من الخارج ونحن نهدم من الداخل والبناء لا يزال قائماً » . وسواء صحت هذه الرواية أولم تصح فانها تشف عن حقيقة لا ريب فيها

ولكن هذا الجسم على قوته الكامنة وان شئت فقل على ضعفه الظاهر لم يقوَ على تحمل أذية الحكومة الغابرة بما انتابته من ضروب الظلم في عصر ليس كالعصور السالفة يساق الناس فيه سوقاً ويتخذ فيه من دون الله اربابٌ ظالمون . فألوية الحكومات الدستورية قد انتشرت من أقصى المغرب الى اقصى المشرق وكواكب الحرية قد سطعت حولنا واكتنفتنا من الجهات الاربع هذا وأرباب الامر فينا يودون بقاءنا في ظلمة مدلهمة

فلم يبقَ بعد هذا المصير الا أحد أمرين إما الموت العاجل وهو ما لم نبلغه بعد بانحطاط قوانا وإما تجديد قوى الحياة وهو ما يتيسر لنا والحمد لله بهمة دعاة الحرية — وربما صحت الاجسام بالعلل

فمعظم الشكوى اذاً ليست من الاستبداد بمعنى الحكم المطلق وان كانت دولة هذا الحكم قد دالت وانما هي من ذلك الاستبداد بمعنى الحكم الجائر الذي اباح الموبقات واستباح المحرمات — استبدادٌ حكّم الانذال برقاب الرجال فنكس الرؤوس وذلل النفوس — استبداد لا مرشد له الا التعنت عن هوى تميل به النفس الى حيث لا تدري . ولا شرع له ولا وازع يحلل اليوم مايحرمه غداً — استبداد يتمثل لنفسه بنفسه تصادر به الاموال بغير حساب ويبطش المجرمون بالابرياء بغير عقاب . اذا أنس نقمة من الناس عليه عمد الى التفريق بينهم فأثار فيهم ثائرة التعصب الذميم فضرب بعضهم

ببعض حتى اذا غفلوا عن مظالمه حيناً ثم استفاقوا من غفلتهم ورجعوا الى التظلم منه خلق لهم ملهاة أخرى يلتهون بها عنه — استبداد تقتسم فيه فئة ضئيلة أموال الامة فتتنعم بها وتشقى الامة ولا حرج على تلك الفئة ولا جناح . تستولي على موارد ثروة البلاد من حرث وغاب ومنجم وتستلب الامتيازات كأنما كل ذلك من تراث آبائها واجدادها . اذا اكتشف مجتهد منجماً وقال للحكومة أنا صاحب الحق باستخراجه فلكم سهمكم ولي سهمي بمقتضى النظام قال رجال المابين بل هو هبة استوهبها احدنا فاذهب خاسراً . واذا قضى باحث زمناً فدرس مشروعاً وقال هذا نتاج بحث طويل ولديَّ جميع الوسائل العلمية والمالية للقيام به بهذه الشروط وذلك السهم منه للحكومة قالوا بل هو لنا فأخذوه بلا شرط ولا بدل . تلك هي الفئة الظالمة التي كانت تتسبب بالنفي والسجن والقتل فتفتك بمن شاءت كما شاءت فرادى وعشرات ومئات وألوفاً ولا يشق شغاف قلبها الصلد عويل أيّم ولا صراخ يتيم . وتحول بين الراعي ورعيته وبيدها سيف من النقمة مسلول حتى على رؤوس افرادها

ذلك هو الاستبداد الذي نقصده في بحثنا وهو الذي احرج صدور العثمانيين فسهل لهم المنية في سبيل الحرية حتى اذا نالوها بجهاد جيشهم الباسل ودعاتهم الاماثل تصاعد صدى حماسهم فخرق لب الاثير

الدستور والحرية

يقول ارباب السياسة لا يسوغ اطلاق الحرية دفعة واحدة لامة طال عليها عهد الاستعباد لئلا تستحكم الفوضى وينتهي الامر باستبداد الجماعات وهو أشد بلاء من استبداد الرجل الفرد. ولكن هذا القول مع ما فيه من الصواب لا ينطبق على الامة العثمانية فانها ليست بالامة التي رسفت دهراً بقيد الرق. بل كانت منذ تألفت تحت لواء السلطان عثمان الغازي أمماً فاتحة تحت زعامة العنصر التركي وشعوباً مكافحة ذوداً عن حياضها. وان جميع العناصر التي انضمت تحت لوائها كانت من ذوات الماضي المجيد. وان كثيرين من سلاطينها كانوا ذوي برّ برعاياهم. وهذا السلطان محمد الفاتح مع ما يعزى اليه من القسوة قد خول رعاياه المسيحيين والاسرائيليين من حرية الدين والتصرف بالاحوال الشخصية ما يسجل له فخاراً مؤبداً وان عده كثيرون خرقاً في السياسة بالنظر الى أحوال ذلك الزمان. ثم ان كثيراً من تلك الشعوب والقبائل حفظ استقلاله الاداري الداخلي ازماناً طوالاً أو تمتع بامتيازات ممنوحة أو مسموح بها حتى هذا اليوم كالكرد والعرب المقيمين في اطراف الولايات واللبنانيين والنساطرة. ثم اذا نظرت الى طبيعة